



فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية



في ظلّ التوقّعات بأن تسجّل معدلات النمو العالمي هبوطاً حاداً، يقترب الاقتصاد العالمي من حافة الركود. إزاء هذه التوقّعات، أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تقديراتٍ أولية لتكلفة انتشار COVID-19 في المنطقة العربية.

تقييم الأثر

الشكل 1. الخسائر المتوقعة في إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية، 2020، مليار دولار أمريكي

استناداً إلى توقّعات الإسكوا بشأن النمو

-41.64

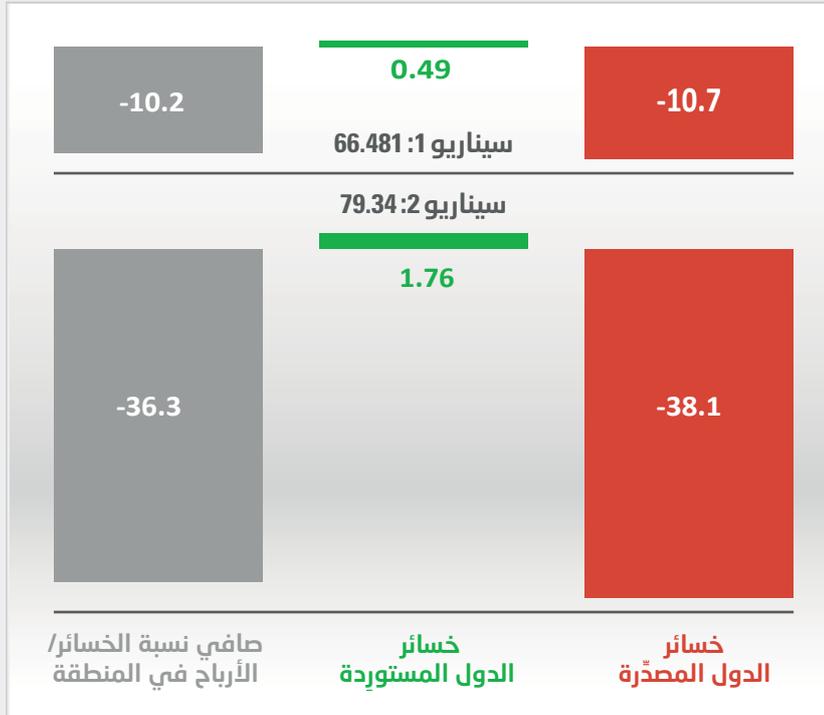
استناداً إلى توقّعات النمو في تقرير «الحالة والتوقّعات الاقتصادية في العالم»

-41.27

1 بحسب التقديرات الأولية لتداعيات COVID-19، من المتوقع أن تسجّل المنطقة العربية في عام 2020 خسائر لا تقلّ عن 42 مليار دولار (الشكل 1). ومع اتّساع رقعة هذا الوباء العالمي في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصادات الكبرى، ونتيجةً للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط، يُخشى أن تزداد خسائر الدخل في المنطقة أكثر فأكثر.

اتّخذت حكومات المنطقة والعالم إجراءات عديدة للتصدي لآثار فيروس كورونا، منها إغلاق المراكز التجارية والمنتزهات العامة والمدارس والجامعات والمطاعم والمقاهي. ومنها أيضاً تعليق الحضور لأماكن العمل، وإغلاق أماكن العبادة، وإيقاف العمل في المطارات والموانئ، والحدّ من حركة السفر. وكلّما طالت مدّة هذه الإجراءات، زادت وطأتها على الاقتصاد.

الشكل 2. الخسائر في إيرادات النفط في المنطقة العربية
(تقديرات الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف آذار/مارس 2020، مليار دولار أمريكي)



2 من تداعيات انتشار فيروس كورونا استمرار الانخفاض الشديد في أسعار النفط. وقد ازداد هذا الانخفاض حدة نتيجةً لحرب أسعار النفط، ممّا أدى إلى خسارة المنطقة إيرادات نفطية قيمتها الصافية 11 مليار دولار تقريباً، وذلك في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف آذار/مارس 2020. وإذا بقيت أسعار النفط على حالها، فستخسر المنطقة 550 مليون دولار تقريباً كل يوم. وعلى الرغم من أنّ هذه الأسعار تعود بالأرباح على الدول المستوردة للنفط، فهذه المكاسب ضئيلة مقارنةً بخسائر الدول المصدّرة (الشكل 2).

ملاحظة: في السيناريو الأول، تحسّب خسائر إيرادات النفط على أساس الفرق بين سعر النفط في كانون الأول/ديسمبر 2019 (66.48 دولار) وسعره في منتصف آذار/مارس (35.71 دولار). وفي السيناريو الثاني، تحسّب خسائر الإيرادات على أساس الفرق بين أعلى سعر متوقّع للنفط (79.34 دولار) وسعر النفط في منتصف آذار/مارس (35.71 دولار).

4 من المتوقع أن تخسر المنطقة ما لا يقلّ عن 1.7 مليون وظيفة في عام 2020. في ظلّ التوقّعات بأن يرتفع معدل البطالة بمقدار 1.2 نقطة مئوية، من المتوقع أن تخسر المنطقة 1.7 مليون وظيفة تقريباً. وخلافاً لآثار الأزمة المالية العالمية في عام 2008، يؤثّر فيروس كورونا على فرص العمل في جميع القطاعات، ولا سيما قطاع الخدمات، نتيجةً لممارسة «التباعد الاجتماعي». على الصعيد العالمي، انخفض نشاط قطاع الخدمات بمعدّل النصف. ونظراً إلى أنّ هذا القطاع هو المصدر الرئيسي لفرص العمل في المنطقة العربية، فأى تأثيرات وخيمة تطاله ستترجم إلى خسائر كبيرة في الوظائف.

3 في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ومنتصف آذار/مارس 2020، تكبّدت الشركات في المنطقة العربية خسائر فادحة في رأس المال السوقي، بلغت قيمتها 420 مليار دولار. والخسائر التي سجّلتها ثروة هذه الشركات تعادل نسبة 8 في المائة من إجمالي ثروة المنطقة.

مقترحات بشأن السياسات العامة

للوباء العالمي COVID-19 تداعيات اقتصادية واجتماعية استثنائية على الناس والشركات في جميع القطاعات. ولذلك، أعلنت عدة دول في المنطقة عن تقديم حزم من المحفّزات لدعم المواطنين، ولتعزيز قدرة الشركات على التصدي للترجع الحاد في نشاطها نتيجةً لانتشار الوباء. فقد أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن خطة تحفيز بقيمة 27 مليار دولار، ترمي إلى تعزيز الاقتصاد وتتضمن دعم المياه والكهرباء من أجل المواطنين ومن أجل حفز النشاط التجاري والصناعي. كذلك، كشفت مصر عن خطة «شاملة» تكلفتها 6 مليارات دولار لمكافحة فيروس كورونا السريع الانتشار ودعم النمو الاقتصادي. وأعلنت قطر عن حزمة تحفيز بقيمة 23 مليار دولار، الهدف منها دعم الاقتصاد ومؤازرة القطاع الخاص وتزويده بالحوافز المالية والاقتصادية. وأعلنت المملكة العربية السعودية عن حزمة تحفيز بقيمة 13 مليار دولار، تهدف إلى دعم الشركات وزيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مع تفاقم الضائقة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، ينبغي لحلول السياسات العامة المقدّمة من حكومات المنطقة أن تهدف إلى اتّخاذ إجراءات معجّلة، وإلى اعتماد نهج شامل ومتكامل لا يهمل أحداً، من أجل التعافي السريع من آثار الوباء.

1 من منظور اقتصادي، ينبغي للحكومات اتخاذ تدابير منسّقة ومتجانسة على المستويين الجزئي والكلي.

2 ينبغي للبنوك المركزية تعزيز مستويات السيولة، والتخفيف من الضغوط المالية الرئيسية.

3 يجب أن تهدف السياسات المالية الحكومية إلى ما يلي:

- دعم الشركات، من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية، ودعم الأجور، وتمديد آجال سداد الديون، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- النهوض بتنظيم الحماية الاجتماعية، من خلال تعزيز خطط الحماية الاجتماعية لصالح الفقراء والفئات الضعيفة؛ وإنشاء صناديق تعويضات البطالة وتوسيع نطاق المستفيدين منها؛ وتمديد آجال سداد القروض الفردية وضريبة الدخل والرسوم الحكومية؛
- حفز الطلب وخلق فرص العمل، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والمشتريات الحكومية، لا سيما الإنفاق على برامج الرعاية الصحية وأنظمة الاستجابة للطوارئ.

4 ينبغي للمؤسسات المالية الإنمائية الإقليمية، وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، النظر في وضع آليات لتأجيل سداد الديون وخفض الدين. والهدف من ذلك تعزيز الحيز المالي المتاح للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في المنطقة، بحيث يتسنى لها التصدي لتداعيات COVID-19.

5 ينبغي للمنظمات المتعددة الأطراف أن تنظر في إمكانية مقايضة الديون والعمل بأدوات أخرى لخفض الديون، وذلك لتعزيز الاستثمارات الاجتماعية وإتاحة الموارد اللازمة للتصدي لتداعيات COVID-19.

6 ينبغي للمنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية النظر في زيادة ما تقدمه من منح ودعم فني للبلدان المعرضة للمخاطر، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً، التي تواجه ضغوطاً مالية.

رؤيتنا: طاقات وابتكار، ومنطقتنا استقرار وعدل وازدهار

رسالتنا: بشقّف وعزم وعمل؛ نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكل إنسان.

www.unescwa.org



ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

